فيما يلي عرضا موجزا للمسائل التي تطرق اليها التقرير ، الذي حدد الغرض من اعداده الا وهو « تأييد امكانية التنفيذ الطبيعية والهندسية لتحويل ٥٠٠٠٠ فدان في الشمال الغربي لسيناء الى اراضي مزروعة وكذلك امكان استيطان جزء من سكان غزة للاجئين هناك كأعضاء نافعين عاملين في المجتمع » (٣٤) ، كما يقرر ايضا « التكاليف المقدرة لهذا التعمير والدخل المحتمل الحصول عليه من المشروع » (٣٥) .

و « سوف يختار سكان المشروع من بين اللاجئين الذين يستوطنون قطاع غزة حاليا والذين قدر تعدادهم في مايو سنة ١٩٥٥ بحوالي ٢١٤٠٠٠ من بين جملة سكان القطاع وقدرهم ٣٠٢٠٠٠ نسمة والفرق بين الرقمين هو ٨٨٠٠٠ يعادل السكان الاصليين للمنطقة » (٣٦) .

وقد اقترح قيام « نوع من الحكم المحلي » (٣٧) . ولان اللاجئين في معسكرات القطاع « انتظموا في مجموعات حسب عشائرهم وقبائلهم وقراهم الاصلية » (٣٨) ، فقد أوصى « بأن يؤخذ هذا الهيكل الاجتماعي في الاعتبار وان يستقل الى اقصى حد » (٣٩) ، ويكون ذلك « بالحفاظ على الطابع الاجتماعي التقليدي للعلاقات » (٤٠) . ولهذا السبب يجب أن « يتكون المشروع من ٢٣ قرية منها ٣ قرى رئيسية اعتبرت مراكز » (٤١) . ثم يتطرق بعد ذلك الى النظام المقترح على صعيد الضرائب وقوات الامن والحماية البوليسية ، والمطافىء وجهاز القضاء ونظام البريد والتليفون ، اضافة الى تفاصيل وشكل القرية المقترحة ، ومواقع البناء ، وشكل المنازل ، ومواد البناء المستعملة (٤٢) .

وقدم التقرير لبرنامج التأهيل المقترح بـ « ان اللاجئين الفلسطينيين قد عاشوا حياة غير طبيعية اجبروا فيها على حياة خاملة .. واثرت الحياة كلاجىء على شخصية واماني الفرد » (٤٣) ولذلك نبه « الى ضرورة التغلب على اثر البيانات المضللة والاشاعات » (٤٤) . وتحسبا لردود فعل اللاجئين اكد على « ضرورة التأكيد بأقوى الطرق الرسمية التي يمكن استخدامها . ان قبولهم — اي اللاجئين — للفرص التي تهيأ لهم ... لا تتعارض مع حقهم في العودة » (٤٥) ، ودعا الى « بذل اهتمام خاص بالمصادر التقليدية للزعامة والتأثير وان تحتفظ بتلك الزعامات لا ان نفض الناس من حولها » (٤٦) . وقدر « عدد الذين سيرحلون بحوالي ٥٩٥٠٠ شخص يتكون من ١٢٢٠٠ اسرة .. يتشكلون من ١٠٠٠٠ اسرة زراعية و ١٧٥٠ اسرة بالخدمات العامة و ٧٠٠ اسرة بالقطاع الثانوي » (٤٧) . وعن كيفية خلق الدافع لدى اللاجئين اقترح « توفير مستوى معيشة يفوق بكثير متوسط مستوى المعيشة الذي